

شاهد على الفساد

د. مصطفى الرفاعي وزير الصناعة الأسبق يروي:

أكبر عملية سطو على ثروات مصر



الإحاديث الصحفية عادة ماتحمل أسئلة وعلامات استفهام، ولكن هذا الحديث هو حوار بلا أسئلة أجراه الزميل الكاتب الصحفي عصام حشيش مع وزير الصناعة الأسبق د. مصطفى الرفاعي.. والذي بدأ شهادته على الفساد بقوله: في عام ١٩٩٩ أعلنت المجموعة الوزارية الاقتصادية لحكومة الدكتور عاطف عبيد أن مصر ستعتمد على الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق طفرة في معدلات التنمية الاقتصادية ورواج وخلق فرص عمل كبيرة. منذ ذلك التاريخ كانت ولا زالت مصر تعاني من مشكلة المطالبة وتزامنت هذه السياسة مع إطلاق شعارات أخرى مثل تحديث الدولة المصرية

بيع الأصول والشركات والأراضي أهدر قدرات البلد الاقتصادية ونفوذها السياسي

التجسس السياسي والتفاهات المشروطة

كان لهذه السياسات آثار سلبية على الصناعة المصرية ولم تتحقق على أرض الواقع استثمارات أجنبية تذكر في مشروعات صناعية تصنف في الاقتصاد المصري.

وأجبت مصر عجزاً متزايداً في الميزانية وفي ميزان المدفوعات واضطرت الدولة إلى إصدار سندات دولية لها تكلفة وواجبة السداد من المصير في مواجعتها وصدرت هذه السندات عن الحكومة المصرية والبنك الأهلي وهنئة الترويج. وتزايدت وتيرة بيع ثروات وأصول مصر من شركات وأراضٍ بغرض توفير أموال للخزينة إلا أن بيع أصول مصر أضعف من ثقل الدولة اقتصادياً وسياسياً ولم يساهم في تطوير المصانع القائمة أو في الاستثمار في صناعات جديدة طريق التنمية يختلف تماماً عن طريق بناء صناعات طريق التنمية.

تخفيض الرسوم الجمركية زاد من أرباح المستوردين ولم يسفر عن خفض أسعار السلع المستوردة واضطرت الحكومة إلى البحث عن وسائل لتخفيض خسائر حصيلتها الجمركية بفرض ضرائب جديدة مثل الضريبة العقارية والغاء الإعفاءات الضريبية وزيادة كثير من الرسوم وضخ أموال المعاشات إلى وزارة المالية.

مجموعة من القرارات والقوانين التي صدرت تناعاً دون أن تتحجج في تعويض نقص الموارد. وتوقيع اتفاقية المشاركة الأوروبية الأوروبية صالحة لتوقعات وعود وعود بصفة من الجانب الأوروبي ظن الكثيرين أن مصر ستحظى برعاية ودعم وعلاقة حميمة من دول الاتحاد الأوروبي وأن الاندماج مع الاتحاد في منطقة حرة مشتركة سينتج عنه إزالة جميع الحواجز والتوائف ليس فقط لحركة النضائع وإنما أيضاً لحركة مواطني الدول ولولم يفسر لنا أحد أسباب سوء معاملة مطارات أوروبا وسفارات دولها لراعياننا بما في ذلك كبار مسؤولينا ولا زال غامضاً عن الدافع وراء ذلك رغم أننا قطعنا علاقات ودية ورغوية الحقيقة أن السبب هو اختلاف الثقافة بينهم وبيننا فنحن شعب طيب وعاطفي وقدير أما هم فتعاملوا مع كل شعب في كل موقف طبقاً لدرجة احتياجهم وقوة الطرف الآخر السبب هو أننا سلماً كل أرواقتنا وأسلحتنا لهم ولم يعد لدينا ما يظنهم إلى معاملتنا الكريمة اللائقة ببلدنا الكبيرة لها سيادة صاراتهم تنفيذ التي أسواقنا والتي مواطنينا مباشرة وبسهولة بل ولهم منافع بيع مباشرة ولم تعد للدولة المصرية المشروعات الصناعية الكبيرة أو غير الصناعية التي تسبل لعالمهم وتضطرهم إلى السعي إليها ويستغنى من شعبنا في ذلك المشكور في وضع السياسات المتكورة وتنفيذها بسرعة كبيرة وهو دور لقي كل الاستحسان والتقدير من مؤسساتهم المالية مثل البنك الدولي واليوروبامبي وغيرها وكذلك لقي تقديراً من الإدارة الأمريكية إلا أن هذه الشهادات الخارجية والإعلام المكثف والمكثف لها ليست بالشهادة المطلوبة الشهادة المطلوبة هي شهادة شعب مصر الذي لم يعد يطمح بروج لها عدداً ونهاً بغرض إضعافنا للإنتاج الزراعي وصناعي السياسات التي طبقت في العقد الأخير أنت بنتائج تفصح بوضوح عن خطأ هذه السياسات وفشلها.

البنوك الأجنبية استحوذت على المخزونات ولم تعمل الصناعة الوطنية

والشروط الواردة من الدول والمؤسسات الأجنبية شهدنا شراء انتقائياً لبعض الشركات المصرية التي تحقق أرباحاً والتي تملك حصة كبيرة من السوق المصري الغرض هو الاسحوا على السوق واحتكاره بناء صناعات جديدة ومطلوبة لتحقيق سياسات التنمية الصناعية والاقتصادية وعلاج مشاكل البطالة والفقر ولم يكن ذلك لصالح المستهلك المصري حيث لم يهتم الجانب بإدخال تقنيات حديثة جديدة أو بتحسين جودة المنتج ولكنهم أهتموا برفع أسعار المنتجات والأمنلة لتحويل المالك الأجنبي يقوم بتحويل أرباحه إلى الخارج مما يمثل استنزافاً لرصيد العملة الأجنبية.

تحرير الاقتصاد المصري من السيطرة الأجنبية كان مطلباً وطنياً أجمع عليه الشعب المصري وقدم تضحيات كبيرة من أجل تحقيقه وعانى فيه استرداد سيادة مصر على مقراتها في زمن أفرقه فيه الأجنبي بخرواهانا وعانى فيه المصريون من الفقر والذل - لا ننسى هذه الحقيقة الهامة من تاريخنا التي قد لا يعرفها شبابنا ولعلنا نذكر تدخل الحكومات والسفارات لصالح الملاك الأجانب وممارسة الضغوط وتهديداتها لحكومة مصر.

العمليات التجارية ومنها الاستيراد والبتعدوا عن تحويل الصناعة.

اتجهت البنوك المصرية إلى توظيف مخزونات المصريين لإفراض الدولة بشراء أدوات وسندات الخزينة بدلاً من أن توظفها في الاستثمار المباشر أو في تمويل مشروعات إنتاج صناعية أي أن مخزونات المصريين التي شكى أصحاب السياسات الحالية من عدم كفايتها استخدمت لزيادة حجم الدين الداخلي بدلاً من توظيفها لغرض التنمية.

صدر قانون الضرائب الجديد الذي حوّل الاستثمار في الصناعة بما في ذلك المهن والمناطق الصناعية والمناطق النائية سواء كان ذلك لتعويض عجز الميزانية أو استحباباً لطلب الضوابط وقواعد التنافسية في ظل العولمة - فإن هذا القانون اعتبر ردة عن سياسات تشجيع الاستثمار في الصناعة الوطنية التي كان لها الفضل في قيام قطاع صناعي خاص وطني يضم ٢٥٠٠ مصنعاً جديداً على أرض مصر بالتعاون مع مصر مع العرب وغيرها.

استحوذت شركة جونسون على سوق المبيدات المنزلية رغم أنها عملية بسيطة للغاية تتضمن تحمية غاز البرويان في عبوات مع إضافة ضئيلة من مادة فعالة. قطاع الأدوية عامر بشركات أجنبية يقتصر دورها على التعبئة وبيع المنتج بأسعار باهظة لا يقوى عليها المرضى المصريون ويعرفون أن شركة جلاسكو ويلكوم اشترت شركة أمون للأدوية. ويلاحظ أن الأموال الأجنبية التي أتت اقتصرت على شركات منتقاة من القطاع الخاص وعلى العمليات النهائية في سلسلة العملية الصناعية وصولاً إلى المستهلك الهدف للأجانب هو السوق المصري الكبير وهو سوق أصبح متاحاً لهم بدون استثمار حيث أن منتجاتهم ذات المنشأ الأوروبي تدخل مصر معفاة من الجمارك.

حققت الشركات الصناعية الأجنبية مرادها بالاستحواذ على سوق اللدائن مليوناً على حساب الصناعة المصرية التي تتراجع بوتيرة متسارعة (تقديرات الحكومة للسوق الآن ٥٠٠ مليار جنيه مصري).

قطاع الاتصالات استحوذت شركة إنجليزية على نصيب هام من شبكة اتصالات المحمول بشراء شركة كليك المصرية وأصبحت

مصر بلاد سياحي وتعلم

على الإيرادات قادة السويس

فكرة خيثة بروج لها عدداً

سبوا بنسب كبيرة.

تخفيض الرسوم الجمركية زاد من أرباح المستوردين ولم يسفر عن خفض أسعار السلع المستوردة واضطرت الحكومة إلى البحث عن وسائل لتخفيض خسائر حصيلتها الجمركية بفرض ضرائب جديدة مثل الضريبة العقارية والغاء الإعفاءات الضريبية وزيادة كثير من الرسوم وضخ أموال المعاشات إلى وزارة المالية.

مجموعة من القرارات والقوانين التي صدرت تناعاً دون أن تتحجج في تعويض نقص الموارد. وتوقيع اتفاقية المشاركة الأوروبية الأوروبية صالحة لتوقعات وعود وعود بصفة من الجانب الأوروبي ظن الكثيرين أن مصر ستحظى برعاية ودعم وعلاقة حميمة من دول الاتحاد الأوروبي وأن الاندماج مع الاتحاد في منطقة حرة مشتركة سينتج عنه إزالة جميع الحواجز والتوائف ليس فقط لحركة النضائع وإنما أيضاً لحركة مواطني الدول ولولم يفسر لنا أحد أسباب سوء معاملة مطارات أوروبا وسفارات دولها لراعياننا بما في ذلك كبار مسؤولينا ولا زال غامضاً عن الدافع وراء ذلك رغم أننا قطعنا علاقات ودية ورغوية الحقيقة أن السبب هو اختلاف الثقافة بينهم وبيننا فنحن شعب طيب وعاطفي وقدير أما هم فتعاملوا مع كل شعب في كل موقف طبقاً لدرجة احتياجهم وقوة الطرف الآخر السبب هو أننا سلماً كل أرواقتنا وأسلحتنا لهم ولم يعد لدينا ما يظنهم إلى معاملتنا الكريمة اللائقة ببلدنا الكبيرة لها سيادة صاراتهم تنفيذ التي أسواقنا والتي مواطنينا مباشرة وبسهولة بل ولهم منافع بيع مباشرة ولم تعد للدولة المصرية المشروعات الصناعية الكبيرة أو غير الصناعية التي تسبل لعالمهم وتضطرهم إلى السعي إليها ويستغنى من شعبنا في ذلك المشكور في وضع السياسات المتكورة وتنفيذها بسرعة كبيرة وهو دور لقي كل الاستحسان والتقدير من مؤسساتهم المالية مثل البنك الدولي واليوروبامبي وغيرها وكذلك لقي تقديراً من الإدارة الأمريكية إلا أن هذه الشهادات الخارجية والإعلام المكثف والمكثف لها ليست بالشهادة المطلوبة الشهادة المطلوبة هي شهادة شعب مصر الذي لم يعد يطمح بروج لها عدداً ونهاً بغرض إضعافنا للإنتاج الزراعي وصناعي السياسات التي طبقت في العقد الأخير أنت بنتائج تفصح بوضوح عن خطأ هذه السياسات وفشلها.

الرفاعي يسأل: أين ذهبت الأموال القادمة من الخارج؟

عملية البيع مع أن الطبيعي هو أن يتسكن الصانع بمصنعه الذي بناه وطوره وأصبح علامة بارزة على أرض الواقع.

خرج الملاك المصريون لشركة فيتراك من الشركة ببيعها إلى شركة هيرو الأوروبية وهي تستخدم الآن خطوط الإنتاج لإنتاج مبريات تحمل اسم فيتراك بجودة رديئة حيث أصبح معظم مكوناتها من الجيلاتين وانخفضت فيها نسبة الفواكه ومنتج آخر يباع تحت اسم هيرو بجودة أعلى ولو أنها أقل من مبريات هيرو بأوروبا ويسعر بعادل ٧٥٪ من سعر مبريات فيتراك.

اشترت شركة بيرلي الإيطالية كامل أسهم شركة الإسكندرية للإطارات وبهذا أصبحت أكبر منتج للإطارات في مصر خاصة بعد تراجع حصة إطارات نسر في السوق.

استحوذت شركة جونسون على سوق المبيدات المنزلية رغم أنها عملية بسيطة للغاية تتضمن تحمية غاز البرويان في عبوات مع إضافة ضئيلة من مادة فعالة. قطاع الأدوية عامر بشركات أجنبية يقتصر دورها على التعبئة وبيع المنتج بأسعار باهظة لا يقوى عليها المرضى المصريون ويعرفون أن شركة جلاسكو ويلكوم اشترت شركة أمون للأدوية. ويلاحظ أن الأموال الأجنبية التي أتت اقتصرت على شركات منتقاة من القطاع الخاص وعلى العمليات النهائية في سلسلة العملية الصناعية وصولاً إلى المستهلك الهدف للأجانب هو السوق المصري الكبير وهو سوق أصبح متاحاً لهم بدون استثمار حيث أن منتجاتهم ذات المنشأ الأوروبي تدخل مصر معفاة من الجمارك.

حققت الشركات الصناعية الأجنبية مرادها بالاستحواذ على سوق اللدائن مليوناً على حساب الصناعة المصرية التي تتراجع بوتيرة متسارعة (تقديرات الحكومة للسوق الآن ٥٠٠ مليار جنيه مصري).

قطاع الاتصالات استحوذت شركة إنجليزية على نصيب هام من شبكة اتصالات المحمول بشراء شركة كليك المصرية وأصبحت

الاتحاد الأوروبي حادنا واتجاهنا بكل أرواقتنا بدون مقابل

مصر عجزت عن تحقيق معدلات مرتفعة من النمو في القطاعين الصناعي والزراعي.

زادت النواتج والمضخمات من السلع الاستهلاكية وارتفعت أسعار السلع الأساسية ارتفاعاً غير مسبق مما كان له أسوأ الأثر السياسية والاجتماعية وتراجع دور الدولة في دخول الطبقة المتوسطة والفقيرة ووصول الأمر إلى اختراق خطر أحمر لما اعتبره النظام أحد أهم عناصر الأمن القومي وهو الطعام وغذاء الشعب ولم تنجح التبريرات الإعلامية في تخفيف حالة عدم الرضا والسخط التي سادت أوساط الشعب المصري والغريب أن المتوقع كان انخفاض الأسعار عامة نظراً لإلغاء الرسوم الجمركية أو تخفيضها.

سارعت الحكومة المصرية بإصدار قانون الملكية الفكرية وتوقيع اتفاقات الترخيص بناء على اتفاقيات المشاركة الأوروبية والاتحاد الأوروبي وبدعوى أن تنفيذ ذلك سيكون سبباً هاماً في توفير استثمارات أجنبية مباشرة وكثيرة وتوقيع بعض شركات الأدوية المصرية عن إنتاج أدوية مماثلة لتوفرها للمرضى بأسعار مناسبة وصاحب ذلك تراجع دور وزارة الصحة في تسخير البواء ولم تحدث انتعاشة اقتصادية بل تفاقمت الحالة الاقتصادية وزيادة الدين الداخلي وتوقف التنمية الحقيقية في قواعد الإنتاج التي غابت عنها الدولة تم تسجيل عدد كبير من براءات الاختراع الأجنبية بكتب براءات الاختراع المصرية التبالغ لوزارة البحث العلمي وللاسف شهدنا استغلال بعضا لصاحبه المرضى في بلدينا للدواء أعرف مرضى بالسرطان تكلفهم حقة علاج كيميائي ٤٠٠٠ جنيه لأدوية مستوردة حتى لو كانت معادة في مصر بعضها أدوية لا تؤدي إلى الشفاء ولكن تؤدي إلى خراب البوت.

بعد عشر سنوات من تنفيذ طلبات الدول الصناعية ومؤسساتها المالية لم تشهد مصر عبيات تنمية لصالح الاقتصاد المصري بل شهدت علق مئات المصانع الجديدة بالمناطق الصناعية الجديدة المملوكة للقطاع الخاص أغلقت أبوابها وطردت العمال أو سلمت المصانع لداثنين ويعرض الكثير من الصناع المصريين مضانهم للبيع لمن يشتري من الأجانب.

التي قانون الضرائب الذي صدر أخيراً حوافز الاستثمار في الصناعة والمناطق الحرة من إعفاءات ضريبية وبارك هذا للأسف بعض رموز الصناعة من القطاع الخاص الذين أنتجت مدة الإغفاء الضريبية الخاصة بشركاتهم خصبة المنافسة من مصانع جديدة الغناء الإعفاءات الحوافز للصناعة وارتفاع أسعار الأراضي وكلفة توصيل المرفق والمناطق تحدد رخص التشغيل سنوياً شجع الاتجاه إلى الاستثمار العقاري بدلاً من الاستثمار في الصناعة التي هي قاطرة التقدم والتنمية.

مع تغير السياسات اتكمش دور المؤسسات

بيع الأراضي للأجانب بدون ضوابط

شركات الأدوية العالمية تكثف بالتعبئة والبيع بأسعار خيالية للمرضى

قطاع المواني

حصلت شركة دبي للمواني على امتياز ميناء السفينة الذي أصبح من أفضل موانئها ربحية لها وتعتبر المواني من المرافق الحيوية لاعتماد التجارة عليها اعتماداً كبيراً ولقد سالت الخدمة في هذا المرفق الهام بعد انتقال إدارته والولاية إليه على شركة دبي للمواني ويشكو من ذلك المصريون حيث توجد صعوبات كبيرة في تسيير البضائع وفي حركة السفن - كما أن بعض مساحات التشوين تحولت إلى ساحات تصنيع ولم تعد متاحة.

ومعروف أن الولايات المتحدة رفضت عرض دبي للحصول على امتياز مواني الولايات المتحدة من حيث المبدأ.

قطاع الأراضي

بيع أراضي مصر للأجانب بلا ضوابط أو قيود له عواقب وتبعات هامة سياسية وأمنية لا يجوز تجاهلها شهدنا موكبا إعلامياً يبارك ويؤيد هذه السياسات أما الاعتراض من الصفوة والمفكرين ومن المجالس النيابية فقد جاء خافتاً - أن وجد وهو مؤشر هام لما وصلت إليه حالة السياسة المصرية حكومة ومعارضة.

بيع الأراضي للأجانب بلا ضوابط أو قيود له عواقب وتبعات هامة سياسية وأمنية لا يجوز تجاهلها شهدنا موكبا إعلامياً يبارك ويؤيد هذه السياسات أما الاعتراض من الصفوة والمفكرين ومن المجالس النيابية فقد جاء خافتاً - أن وجد وهو مؤشر هام لما وصلت إليه حالة السياسة المصرية حكومة ومعارضة.